كفالة التنمية المستدامة في البلدان العربية: مقاربة سوسيو - ثقافية

علي زيد الزعبي

أستاذ مشارك، قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة الكويت

الملخص

إن انتهاج مبدأ التنمية المستدامة واستيعاب مفاهيمها يتطلب تفعيل دور العلوم البينية للنهوض بالمجتمع والبيئة المعيشية والقضاء على تدهور مقدرات الشعوب. ومن ثم يعول عليها دور بالغ الأهمية لإيجاد حلول ابتكاريه للمشاكل التي تقف أمام طريق التنمية المستدامة. بناءً على ذلك، فإن الأسئلة التي تطرحها هذه الدراسة تتمثل في التالي: كيف يمكن لتلك العلوم - بما تملكه من أساليب وأدوات منهجية - أن تدعم قضايا التنمية المستدامة وتكفل تواصلها؟ وما أهميةهذا الدور؟ وما أسسه ودعائمه النظرية والمنهجية؟ وهل البلدان العربية مطالبة بتقديم تصور عملي لمعالجة الخطة التنفيذية للتنمية المستدامة؟ وما التحديات التي تقف أمام تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية؟ من خلال الإجابة عن هذه التساؤلات تسعى هذه الورقة إلى (1) مناقشة مفهوم التنمية المستدامة والفلسفات والأبعاد المتعلقة بها، و(2) طرح رؤية نظرية تدفع إلى ضمانة وكفالة التنمية المستدامة، خاصة في البلدان العربية.

مقدمة

لقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة خلال العقدين المنصرمين على اهتمام العالم، فعقدت من أجلها القمم والمنتديات العالمية، كان أهمها قمة جوهانسبرج التي عقدت في جنوب أفريقيا في عام 2002. ومن ثم لم تعد التنمية المستدامة ترفاً فكرياً بل مطلباً أساسياً لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع ثمار ومكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة[1]. فقد تأكد في قمة الأرض التي عقدت في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992 أنه ينبغي على الحكومات بالتعاون مع المنظمات الدولية، حسب الاقتضاء، أن تعتمد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة. وينبغي لهذه الاستراتيجية أن تعزز مختلف السياسات والخطط القطاعية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية المنفذة في البلد المعني وأن توفق بينها.

وبذلك طرحت أبعاداً اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وايكولوجية لمفهوم الاستدامة، وخرجت الفكرة بذلك من إطارها التبشيري إلى برنامج العمل الذي يضع في اعتباره التطور التكنولوجي العالمي وأثره في تخليق موارد جديدة، مما يقلل من فرص استنزاف الموارد الطبيعية الراهنة. كما يطرح صياغات ممكنة للقضاء على الفقر، مما يضمن تخفيض معدلات تخريب الموارد الطبيعية بفعل التلوث المرتبط عضويا بالفقر. كذلك تم تحديد صيغ اقتصادية لتوجيه التنمية بعيداً عن مفهوم الاستغلال الأقصى للموارد الطبيعية.

في بداية ظهور مفهوم "التنمية المستدامة" في أواخر السيتنيات من القرن المنصرم، كان الجميع يتساءل إن كان بالإمكان أن تكون التنمية مستمرة ومتواصلة ولانهائية، بمعنى آخر كان السؤال هو هل هدف الاستدامة هدف عملي وواقعي؟ وكان الاعتقاد السائد خلال هذه المرحلة الأولى هو أن التنمية المستدامة ليست سوى إطار عام للاسترشاد من أجل خلق توازن بين النشاط الاقتصادي والتنموي والنظام البيئي والطبيعي. لكن مع بداية عقد الثمانينيات من القرن الفائت أخذ بعض يطرح التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل؛ لذلك أخذ المفهوم معاني جديدة، وراح يستأثر باهتمام علمي وفكري متجدد[2].

وفي ظل المعطيات الحالية - السياسية والاقتصادية والتكنولوجية - تعقدت شروط التنمية، وأصبح طرق قضية التنمية والتنمية المستدامة في حاجة لإعمال الفكر في التحليل المعمق للظواهر الجديدة، وفي البحث عن سبيل لكفالة الاستدامة التنموية المنشودة؛ باعتبارها أهم أهداف التنمية للألفية وغاياتها[3]. ومن منطلق الاتجاهات المعاصرة لتطور فكر التنمية نحو الاستدامة والتواصل لمواجهة التدهور العمراني والاجتماعي والاقتصادي، أصبحت دول العالم والعربية منها على وجه الخصوص، في حاجه إلى تفعيل مفاهيم الاستدامة من أجل تنمية مجتمعاتها.

من هذا المنطلق فإن انتهاج مبدأ التنمية المستدامة واستيعاب مفاهيمها يتطلب تفعيل دور العلوم الاجتماعية للنهوض بالمجتمع والبيئة المعيشية والقضاء على تدهور مقدرات الشعوب. ومن ثم يعول على العلوم الاجتماعية دور بالغ الأهمية لإيجاد حلول ابتكارية للمشاكل التي تقف أمام طريق التنمية المستدامة.

ومما لاشك فيه أن الدور الهام للعلوم الاجتماعية في دعم قضايا التنمية، يأتي من إيمان عميق بأن استيعاب وفهم الجوانب الاجتماعية في عملية التنمية البشرية تعد ضرورة هامة؛ إذا كان لهذه التنمية أن تستقيم على أسس موضوعية، وأن تستمر كتنمية مستدامة، لا تركز على جوانب وتترك جوانب أخرى. ومن ثم ينتظر أن تلعب العلوم الاجتماعية دوراً بالغ الأهمية في القرن الواحد والعشرين. والأسئلة التي تثيرها هذه الدراسة تتمثل في التالي: كيف يمكن للعلوم الاجتماعية - بما تملكه من أساليب وأدوات منهجية - أن تدعم قضايا التنمية المستدامة وتكفل تواصلها؟ وما أهمية هذا الدور؟ وما أسسه ودعائمه النظرية والمنهجية؟ وهل البلدان العربية مطالبة بتقديم تصور عملي لمعالجة الخطة التنفيذية للتنمية المستدامة؟ وما التحديات التي تقف أمام تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية؟ وما مستقبل العلوم الاجتماعية في ظل تحولات العولمة؟ وللإجابة عن هذه التساؤلات تسعى هذه الورقة، ومن خلال مناقشة مفهوم التنمية المستدامة والفلسفات والأبعاد المتعلقة بها، إلى طرح رؤية تؤكد أهمية دور العلوم الاجتماعية في كفالة التنمية المستدامة، خاصة في البلدان العربية.

أولاً: التنمية المستدامة: مدخل عام

لقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة عام 1969 عندما قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد أول مؤتمر عالمي للبيئة عام 1972. وقد تبنى المؤتمر العالمي الأول للبيئة والتنمية نظرة تنموية لتلوث البيئة، وربط بين الفقر والآثار البيئية الضارة في ظل شعار المؤتمر "الفقر أكبر ملوث للبيئة". ثم حاولت الندوات والمؤتمرات العلمية والحلقات الدراسية العديدة التي انبثقت عن هذا المؤتمر تطوير المضامين الأولية للتنمية المستدامة[4]. كما انتهت اللجنة العالمية للتنمية المستدامة عام 1989 في تقريرها المعنون "مستقبلنا المشترك" Our Common Future إلى أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم البشري لا في مجرد أماكن قليلة أو لبضع سنين قليلة، بل للكرة الأرضية بأسرها وصولاً إلى المستقبل البعيد. والتنمية المستدامة حسب التعريف الذي وضعته هذه اللجنة تنحصر في "تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"[5]. وفي نفس السياق تشير فاطمة بدوي إلى أن فكرة التنمية المستدامة تقوم على المبدأ القائل بأنه لا يجوز للحاضر أن يستهلك المستقبل[6].

وقد تزايد انتشار استعمال المفهوم في الآونة الحالية؛ بسبب تزايد الأحداث المسيئة للبيئة وارتفاع درجة التلوث عالميا. كما انتشر أيضا في الأدبيات الاقتصادية الخاصة بالعالم الثالث نظراً لتعثر الكثير من السياسات التنموية المعمول بها، والتي أدت إلى تفاقم المديونية الخارجية وتردي الإنتاجية، خاصة في القطاع الصناعي، وكذلك إلى اتساع التفاوتات الاجتماعية في عدد كبير من هذه الدول[7].

ويلخص "سرفيان كوزي" Serafian Quasi مضمون التنمية المستدامة من خلال قاعدته الشهيرة عن الاستدامة Sustainability Rule التي تنص على أن الناتج من استخدام المصادر المستنفذة يجب استخدام جزء منه في قضاء الحاجات الحالية والاستثمار بباقي العائد في مشاريع مستقبلية تخدم الأجيال القادمة. وبالتالي فالتنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تشبع احتياجات الإنسان الحاضر دون أن تهمل حقوق الأجيال القادمة في الحصول على احتياجاتها.

وهذا هو العدل الاجتماعي بين الأجيال السابقة واللاحقة[8]. كما وضعت "باركلت" قواعد رئيسية لقضايا التنمية المستدامة، ومن أهم هذه القواعد: البيئة، الموارد الطبيعية، الحد من معدلات النمو السكاني، خفض معدلات الاستهلاك للموارد الطبيعية لصالح الحاضر والمستقبل وأجياله[9].

كما أفاض بعض المؤلفين في توسيع تعريف التنمية المستدامة لتشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، وأشاروا إلى أن هناك حاجة إلى تكنولوجيا جديدة تكون أنظف وأكفأ وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية، حتى يتسنى الحد من التلوث والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ، واستيعاب النمو في عدد السكان وفي النشاط الاقتصادي[10]. كما تدل التنمية المستدامة على مفهوم تلبية احتياجات الإنسان من خلال التقدم الاجتماعي والاقتصادي والتقني والمحافظة على نظم وموارد الأرض الطبيعية[11]. وأيضاً تعرف بأنها تنمية مبنية على التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية مع عدم الإضرار بمستقبل الأجيال القادمة[12]. وبذلك توفر التنمية المستدامة بديلاً للتنمية التقليدية، وذلك بالتركيز على المشاركة الاجتماعية والآفاق الشاملة والمساواة الاقتصادية والنمو والديناميكية المعقدة التي تربط عوالم النظم الاجتماعية والبيئية والاقتصادية بعضها ببعض[13].

ومن ثم فالمضمون الحقيقي للتنمية المستدامة هو الإنصاف أو العدالة. وهناك نوعان من الإنصاف هما: إنصاف الأجيال البشرية التي لمَّا تولد بعد، وهي التي لا تؤخذ مصالحها في الاعتبار عند وضع التحليلات الاقتصادية، ولا تراعي قوى السوق المتوحشة هذه المصالح. أما الإنصاف الثاني فيتعلق بمن يعيشون اليوم والذين لا يجدون فرصا متساوية للحصول على الموارد الطبيعية أو على "الخيرات" الاجتماعية والاقتصادية. لذلك فإن التنمية المستدامة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذين النوعين من الإنصاف. ويعد هذا الإنصاف أو العدالة الاجتماعية من أصعب التحديات التي تواجه التنمية المستدامة[14]. وإذا كانت التنمية المستدامة تهدف إلى أن نكون منصفين مع الأجيال القادمة، فإن ذلك يتضمن بالضرورة تحقيق عدة أهداف أهمها:

أ - الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة (ماء ونفط وغاز). بمعنى آخر، حفظ الأصول الطبيعية بحيث نترك للأجيال القادمة بيئة مماثلة، حيث إنه لا توجد بدائل صناعية لكثير من الأصول البيئية.

ب - مراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات.

ج - الاقتصار على استخدام حصيلة مستدامة للموارد المتجددة[15].

كما ينظر إلى التنمية المستدامة باعتبارها عملية تغيير؛ حيث يجري استغلال للموارد وتوجيه للاستثمارات، وتكييف للتنمية التقنية والتطوير المؤسسي... بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم. ويوضح هذا التعريف الموجز أن التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في أماكن قليلة ولسنوات معدودات، بل للبشرية جمعاء وعلى امتداد المستقبل البعيد. إن هذه التنمية هي تنمية تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها.

إذن فإن التنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، وهي ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية التي درج العلماء على إبرازها، مثل التنمية الاقتصادية، أو التنمية الاجتماعية أو الثقافية، بل هي تشمل هذه الأنماط كافة، فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها، وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها، فهي تنمية تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية. من أجل ذلك يمكن اعتبارها سياسة أو استراتيجية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية المتواصلة، مع الأخذ في الاعتبار عدم الضرر بالبيئة[16].

وفي ضوء ما تقدم فإن الإنسان يشكل محور التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة، حيث تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاهية الاجتماعية. وحسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن الرجال والنساء والأطفال ينبغي أن يكونوا محور اهتمام التنمية المستدامة، فيتم نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول

التنمية. كما تؤكد أطروحات التنمية المستدامة بصورة متزايدة على أن التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة، بحيث يشارك الناس ديموقراطياً في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سياسيا واقتصاديا واجتماعياً وبيئياً[17].

وعلى ضوء الوثيقتين الرئيستين اللتين اعتمدتا في جوهانسبرج - وهما المخطط التنفيذي الخاص بالقمة العالمية للتنمية المستدامة، والإعلان السياسي - كانت **مبادئ الخطة التنفيذية للتنمية المستدامة** تسعى إلى تحقيق الآتي:

1 - تعزيز إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في مختلف نواحي الحياة البشرية.

2 - تسهيل وتعزيز الدمج المتوازن للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في عمل الأجهزة الإقليمية ودون الإقليمية وسواها.

3 - المساعدة في حشد الدعم التقني والمالي، وتسهيل توفير التمويل الملائم لتطبيق برامج ومشاريع التنمية المستدامة المتفق عليها على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي، بما في ذلك التطرق إلى هدف استئصال الفقر.

4 - الاستمرار في تعزيز المشاركة المجتمعية في عملية التنمية المستدامة وتشجيعها بغية دعم تنفيذ الخطط التنموية على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.

ويستدعي تطبيق مبادئ التنمية المستدامة، تدعيم وتفعيل أدوات اقتصادية جيدة تساعد على استهلاك موارد الحاضر بأسلوب يراعي مصالح المستقبل. الأمر الذي يتطلب مجموعة من التشريعات لمواجهة السياسات الاقتصادية الفاشلة، فضلاً عن المثابرة والشجاعة للتخلص من النظام الاقتصادي الدولي غير العادل، الذي يؤدي إلى تفاقم فقر الدول النامية ومديونيتها، كما جاء أيضا في توصية الأمم المتحدة ضرورة دعم مبادئ التنمية المستدامة من خلال المحافظة على البيئة، واحترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع، وتعزيز قدرات جميع

الدول على تطبيق المبادئ والممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والأقليات ومكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة، وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والسماح بمشاركة جميع المواطنين في العملية السياسية[18].

أما فلسفة التنمية المستدامة وأبعادها ومستوياتها فيمكن تناولها على النحو التالي:

فلسفة الاستدامة

الاستدامة بمعنى واسع للغاية هي مسألة الإنصاف في التوزيع، مسألة تقاسم الفرص الإنمائية بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة. ولكن هذا الإنصاف في الفرص وليس في المنجزات النهائية، فكل فرد من حقه أن تتاح له فرصة عادلة لتوظيف قدراته الممكنة أفضل توظيف ممكن. أما مسألة توظيف كل فرد وكل جيل لهذه الفرص فعلياً والنتائج التي يحققها كل منهما فهي مسألة تخضع لاختيارهما ولكن يجب أن يتاح لهما هذا الاختيار الآن وفي المستقبل. والواقع أن الاستدامة هي قيمة خلقية في حد ذاتها، فهي في تحليلها الواسع تعني الحالة التي تعيش فيها النظم الطبيعية والاجتماعية وتزدهر معاً بشكل غير محدود. وتمثل الاستدامة التزاماً معاصراً واضحاً ينبع من الدعاوى المستمرة وغير المتحققة للتكاتف والعدل والتّعمُّق في فهم ارتباطات الحياة والواقع الأليم لتدمير الطبيعة. وأصبح اليوم من المسؤوليات الإنسانية الأساسية ضمان أن كلا من النظم الطبيعية والإنسانية تظل بشكل مستمر في حالة من الصحة من أجل الكرة الأرضية والناس.

وفي هذه الحدود تعكس التنمية المستدامة قيمة محورية وإرشاداً للعمل العام والخاص، كما تتضمن مضامين ومتطلبات منها الاهتمام بمستقبل الأجيال، واحترام التكامل البيئي، ومسؤولية الحفاظ على الكرة الأرضية، وإعادة العمل من أجل العدل، واحترام المجتمع المحلي، وإعادة العمل من أجل الديمقراطية والحوار المدني. ومن الممكن تحقيق فكرة الاستدامة بيسر، إذا توفر لدى الأمم رغبة في وضع البرامج التي تكفل الاستدامة[19].

وقد ركزت التعاريف الحديثة بصورة أوضح على ثلاث ركائز للاستدامة؛ اقتصادية وبيئية واجتماعية[20]. وهذه الركائز تبرز الحاجة إلى أن تؤخذ بالحسبان ليس الناحية البيئية للاستدامة، أو حتى النواحي البيئية والاقتصادية لها فقط، بل أيضا نواحيها الاجتماعية، والتفكير بشأن الاستدامة الاجتماعية ليس متقدماً بعد مثل التفكير بالركيزتين الأخريين. ومن ثم فالاستدامة يلزم كفالتها في جميع قطاعات الاقتصاد، وعلى جميع مستويات العمل الإنمائي. فهي تتطلب تغييرات بعيدة المدى في كل من السياسات الوطنية والسياسات العالمية[21].

أبعاد التنمية المستدامة "مستويات الاستدامة"

يشير العديد من الباحثين إلى أن للتنمية المستدامة أبعاداً ثلاثة، إلا أنها – في حقيقة الأمر – تتضمن أبعاداً متعددة، تتداخل فيما بينها، من شأن التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، ويمكن الإشارة هنا إلى خمسة أبعاد حاسمة ومتفاعلة هي كل من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والبيئية والتكنولوجية:

أ – **الأبعاد الاقتصادية**: يعين البعد الاقتصادي للتنمية المستديمة الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة. حيث إنه يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية. والتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبدد للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاية وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة. ولابد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية.

ب – **الأبعاد الاجتماعية**: تتميز التنمية المستدامة خاصة بهذا البعد، حيث إنه البعد الإنساني، حيث إنه يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار السياسي، ولابد لهذا الاختيار أن يكون قبل أي شيء إنصافاً بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول[22].

ج - **الأبعاد البشرية**: تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداماً كاملاً، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الفقر. ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية؛ ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية.

د - **الأبعاد البيئية**: تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج الموارد الغذائية والوقود - ابتداءً من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك - مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد.

هـ - **الأبعاد التكنولوجية**: وتعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد. ولكن التكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيراً ما تكون أقل كفايةً وأكثر تسبباً في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية.

التنمية البشرية المستدامة

لقد جاء التركيز المنهجي على قدرات الإنسان من خلال أبحاث الاقتصادي الأمريكي "ثيودور شولتز" في الخمسينيات والستينيات عندما اكتشف على هامشها دور الخبرة والمهارات المكتسبة كعامل مستقل في نمو إنتاجية العمل، وهو ما أصبح يعرف فيما بعد برأس المال البشري. وأدى هذا التطور العلمي ضمن سياق الاتجاه السائد في علم الاقتصاد إلى الاهتمام بالإنسان وطاقاته، ولكن من منظور دوره في خدمة العملية الإنتاجية وليس العكس. ولا شك أن هذا الاهتمام برأس المال البشري على الصعيد الأكاديمي ترافق في الصناعة مع التحول إلى التكنولوجيا المتطورة وما تحتاجه من عمالة ماهرة متخصصة ومن استثمار رأسمالي مكثف في تطوير القدرات البشرية. فمنذ

الخمسينيات أصبح الاستثمار في الدول المتقدمة في رأس المال البشري بجميع أشكاله يتواءم مع الاستثمار في رأس المال المادي مثل الآلات والمعدات والأبنية وما شابه، وهو ما شكل المقدمة الضرورية للتحول باتجاه ما يعرف اليوم بالاقتصاد المعرفي أو التكنولوجي[23].

كما ساهم مفهوم آخر هو مفهوم "الحاجات الأساسية Basic Needs" في تحول نظريات النمو الاقتصادي باتجاه التنمية البشرية. وقد طور هذا المفهوم مجموعة من الباحثين الاسكندينافيين في الستينيات حيث انتقل منهم إلى باحثين آخرين وإلى بعض المنظمات الدولية، خاصة منظمة العمل الدولية ILO التي عممته في تقريرها المشهور عام 1976 الذي يحمل عنوان "التوظيف والنمو والحاجات الأساسية". ويقوم مفهوم "الحاجات الأساسية" على فكرة مفادها أن حكومات العالم عليها أن تصوغ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية دوماً بحيث تبدأ من كفاية الحد الأدنى من الحاجات الأساسية للعائلات في المأكل والمسكن والملبس.

أما الاقتصاديون الأوائل منذ آدم سميث وقبله فقد عدّوا الإنسان هدف الاقتصاد والثروة وليس العكس، وهو ما يمكن اعتباره البذرة الأولى في علم الاقتصاد لمنهج التنمية البشرية المستدامة الذي يلتزم به البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP. ومن ثم عُدّت التنمية البشرية أحد البرامج الإنمائية المساعدة، بما أن محورها أو مجالها الأساسي هو الإنسان، خصوصاً أنها تستند على مفاهيم مثل الارتقاء بنوعية الحياة من خلال زيادة قدرة البيئة الاجتماعية على دعم الظروف التي تخدم الإنسان وتهيئ له الحياة الطويلة السليمة، والمعرفة الوافية، ومستوى المعيشة اللائق[24].

إذن شكلت كل هذه المفاهيم مقدمات غير مكتملة لنظرية التنمية البشرية المستدامة التي تضع البشر هدفاً ووسيلةً لعملية التنمية. بيد أن الواقع ساهم بدوره في بلورة هذه النظرية أيضاً، خاصة من خلال تجربة البلدان الفقيرة بالموارد الطبيعية مثل كوريا، أو تجربة البلدان التي دمرت مواردها في الحرب العالمية الثانية مثل ألمانيا واليابان، التي تمكنت في الحالتين، بفضل تركيزها على بعض عناصر التنمية البشرية، من تبَوؤ مقامٍ عالٍ في الاقتصاد العالمي.

وقد اتخذت نظرية التنمية البشرية المستدامة شكلاً مؤسسياً مع تبنيها من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. وصارت تعبر عن نفسها وتمارس تأثيراً عالمياً من خلال تقرير التنمية البشرية العالمي الذي يصدر سنوياً عن البرنامج الإنمائي، فضلاً عن تقارير التنمية البشرية التي تغطي المستوى الوطني في البلدان المختلفة.

ويصدر تقرير التنمية البشرية منذ عام 1990، ومنذ ذلك الوقت ونظرية التنمية البشرية تخضع لعملية تعميق وتطوير مستمرين. كما أصبح منظور التنمية البشرية ذا وزنٍ في العالم تتبناه الكثير من المنظمات غير الحكومية أو الدولية، تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وتتعامل مع الأبعاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية باعتبارها العنصر المهيمن، وتنظر للطاقات المادية باعتبارها شرطاً من شروط تحقيق هذه التنمية، دون أن تهمل أهميتها التي لا تنكر.

وعلى الرغم من أن التنمية البشرية المستدامة لا تنكر أهمية النمو الاقتصادي وتوسعه، إلا أنها تريد له أن يكون نمواً يوسع من خيارات الناس، أي نمو يمكن أن يستمتعوا بثماره على شكل غذاء وخدمات صحية أفضل وحياة أكثر أماناً، ووقاية من الجريمة والعنف الجسدي، ووصول أفضل للمعرفة، وساعات راحة أكثر كفاية، وحريات سياسية وثقافية، وشعور بالمشاركة في نشاطات المحيط الذي يعيش الإنسان ضمنه. ومن ثم فهدف التنمية الحقيقي هو خلق بيئة تمكن الإنسان من التمتع بحياة طويلة وصحية وخلاقة. أو على حد قول "حامد عمار" فإن التنمية البشرية هي عملية تمكين الإنسان من تحقيق إنسانيته[25].

فالتنمية البشرية المستدامة منظور يتناول التنمية بطريقة تعنى بكيفية توزيع ثمارها، وبآثارها الاجتماعية والبيئية. بقابليتها للاستمرار والارتقاء بجهود المستفيدين منها. فالتنمية التي تتم على حساب الفئات الأكثر فقراً أو التي تغني فئات اجتماعية على حساب غيرها أو المدمرة للبيئة أو المنتهكة للحريات أو المخلة بالتوازن الاجتماعي والسياسي هي نقيض للتنمية البشرية المستدامة، حيث إن أبرز عنصر في التنمية البشرية المستدامة هو تحقيق العدالة الاجتماعية وعدم المساس بحقوق الأجيال القادمة[26].

وقد دحض مقياس التنمية البشرية – الذي نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أول تقرير حول التنمية البشرية عام 1990 – الفكرة التي تقول إن نمو الدخل القومي يعني التنمية، ووضع "مقياس الإنسان" في مركز التحليل[27]. ومن هنا فإن الرابط بين النمو الاقتصادي وحياة البشر لابد أن يكون سياسة عامة واعية تبدأ وتنتهي بالإنسان والمجتمع. فالقضية إذن ليست فقط من يستفيد من النمو – التي تمكن معالجتها من خلال سياسات إعادة توزيع الدخل والثروة – بل قضية نمط بشكل عام، وكيف يمكن أن ينتج تغييراً في البيئة الاقتصادية والاجتماعية نحو الأفضل بالنسبة للجميع، حتى بالحد الأدنى من سياسات إعادة توزيع الدخل والثروة[28].

واليوم أصبحت الكثير من البلدان المتقدمة والنامية على حدٍّ سواء تدرك أن الاستثمار في الدائرة الاجتماعية عملية مجدية اقتصادياً ومكون أساسي من مكونات التنمية، خاصة في البلدان ما بعد الصناعية التي يقوم نجاحها على تبلور الاقتصاد المعرفي في الإنتاج. ووفقاً لهذه الرؤية فإن هدف التنمية ليس مجرد زيادة الإنتاج، بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم ليفعلوا المزيد من الأشياء حياة أطول وأفضل وليتجنبوا الأمراض. وهكذا تصبح عملية التنمية عملية تطوير القدرات لا عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية. فالأساس في التنمية البشرية المستدامة ليس الرفاهية المادية فحسب، بل الارتفاع بالمستوى الثقافي للناس بما يسمح لهم أن يعيشوا حياةً أكثر أماناً وأن يمارسوا مواهبهم ويرتقوا بقدراتهم. وبذلك فالتنمية البشرية هي عبارة عن فلسفة اقتصادية وسياسية واجتماعية شاملة تقع بين التنمية المستدامة وثقافة الاستدامة[29]. وبناء عليه، تقوم منهجية التنمية البشرية – حسب تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 1995 – على أربعة عناصر:

أولا: الإنتاجية productivity أو مقدرة البشر على القيام بنشاطات منتجة وخلاقة.

ثانيا: المساواة أو تساوي الفرص المتاحة Social Equality أمام كل أفراد المجتمع دون أي عوائق أو تمييز بغض النظر عن العرق أو الجنس أو مستوى الدخل أو الأصل أو غيره.

ثالثا: الاستدامة Sustainability أو عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة أو بسبب الديون العامة التي يتحمل عبئها الأجيال اللاحقة أوبسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية مما يخلق ظروفاً صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر.

رابعاً: التمكين Empowerment، فالتنمية تتم بالناس وليس فقط من أجلهم. ولذلك عليهم أن يشاركوا بشكل تام في القرارات والإجراءات التي تشكل حياتهم. فالناس في التنمية ليسوا مجرد متلقٍ سلبي بل عامل في تشكيلها[30].

ثانيا: واقع التنمية المستدامة في البلدان العربية: قراءة تحليلية

لم يتفق المشتغلون بالشأن العربي عموماً، كما لم يستقر الأكاديميون الدارسون لقضايا المجتمعات العربية خصوصاً على تقديم صورة واقعية صحيحة عن أحوال هذه المنطقة من العالم. ورغم الجهود المتعددة لرسم ملامح هذه الصورة وتفاصيلها؛ إلا أنها لم تنجح - حتى الآن - في الاتفاق، ولو بشكل مبدئي على صياغة إطار شامل يصف البنية الشاملة للبلدان العربية من حيث إمكاناتها واحتياجاتها، ويرصد مشكلاتها وينجح في تشخيص عللها التي تعاني منها، أملاً في التوصل إلى سياسات تحد من تفاقمها في الأجل القصير، وتقضي عليها في المستقبل المنظور[31]. ولكن في المجمل يمكن اعتبار التنمية المستدامة شرطاً ضرورياً لبناء المجتمع العربي على المستويين القطري والإقليمي، وذلك بالنظر إلى جانبين أساسيين هما البيئة والمجتمع[32].

وعلى الرغم من ذلك فإن الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة في المنطقة العربية مازال دون الطموح، فبالرغم من تأكيد قمة التنمية المستدامة على ضرورة قيام كافة الدول بإعداد استراتيجيات للتنمية المستدامة ينتهي إعدادها والبدء في تنفيذها في مطلع عام 2005، غير أننا نجد أنّ أغلب الدول العربية لم تسع إلى وضع مثل هذه الاستراتيجيات[33]. حيث إن وضع استراتيجية ورؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في المنطقة العربية - لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية

خلال الربع الأول من القرن الحالي - يستدعي معرفة وفهماً عميقين للحالة الراهنة لمؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة ومقدار واتجاه التغيرات التي طرأت عليها في ضوء الضغوط الناتجة من العمليات التنموية المختلفة والقوى المحركة لها، وما تحدثه هذه الضغوط من تأثيرات في صحة الإنسان والموارد الطبيعية والاقتصاد، وعلى أساس ذلك يمكن تحديد قضايا التنمية المستدامة ذات الأولوية في الوطن العربي.

وقراءتنا للواقع العربي الراهن لا تُختصر بالجوانب الاقتصادية والسياسية فقط، وإنما بقراءة الجوانب الاجتماعية أيضاً، فلابد أن ننظر إلى الجانب الآخر من صورة الواقع العربي وإخفاقاته الاجتماعية في التنمية وتقهقره الاقتصادي والمعرفي[34]. ولما كانت التنمية المستدامة تشير إلى مجموعة واسعة من القضايا وتستلزم نهجاً متعدد الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والاهتمامات البشرية والقدرة المؤسسية، فإننا بحاجة إلى معلومات لتحديد الإجراءات المطلوب اتخاذها لإحراز تقدم في التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وهذه المعلومات تشمل الوضع الراهن للأمور والاتجاهات ونقاط الضغط[35]. وتتيح هذه المؤشرات لمتخذي القرارات وواضعي السياسات أن يعرفوا ما إذا كانوا في الطريق الصحيح، كما تساعد على رصد التقدم المحرز نحو التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وهذا هو جوهر الدور الملقى على عاتق العلوم الاجتماعية في صياغة وتحديد المؤشرات واستخلاص الفجوات التنموية.

وفي المجمل تواجه البلدان العربية في مطلع القرن الحادي والعشرين مشاكل اقتصادية واجتماعية عميقة ومعقدة تمس حاضرها ومستقبلها، منها معدلات الأمية المرتفعة، وتدهور نوعية التعليم، وبطء البحث العلمي والتطور التقني، وضعف الإنتاجية والقدرة التنافسية، وتوسع رقعة الفقر، وزيادة معدلات البطالة، وهذا ما أكده تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام2002. ومن ثم تعاني غالبية الدول العربية من عقبات عديدة تعوق مسيرة التنمية المستدامة، وهي مختلفة من دول لأخرى، وإن كان يوجد حد أدنى مشترك بينها، ومن أبرز هذه العقبات:

1 – ضعف معدلات النمو

يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بوصفه أكثر المعايير استخداماً لقياس مستوى التنمية، ومن ثم يعدّ نقطة انطلاق جيدة للشروع في تقييم الاستدامة، ويتضح من البيانات المتعلقة بنمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2003 في الدول العربية أنه قد حقق معدلات أعلى من مثيلاتها في عام 2002 في الدول العربية باستثناء مصر التي حافظ فيها المعدل تقريبا على مستواه في العام المنصرم مع ميل طفيف للانخفاض، والأردن وسوريا اللتين انخفض فيهما ذلك المعدل عما كان عليه في عام 2002 بنحو 1.5٪ و1.6٪ على التوالي. ويلاحظ أن معدلات النمو الحقيقي رغم ارتفاعها بدرجة مهمة خلال عام2003، بيد أنها مازالت بصفة عامة متواضعة في أغلب الدول العربية، خصوصا عند الأخذ بالحسبان معدلات النمو السكاني ومعدلات البطالة المرتفعة. وقد حققت السعودية أعلى معدل للنمو بين الدول العربية قدر بنحو 7.1٪، تليها الإمارات بنحو 7.0٪، والبحرين 6.8٪ والجزائر 6.7٪ والسودان 6.1٪. وتراوح معدل النمو بين 2.2٪ و5.5٪ في بقية الدول العربية والجدول رقم (1) يوضح ذلك.

أما بالنسبة لمعدل النموّ السنوي للناتج المحلي الإجمالي للفرد العربي، فقد بلغ 1.0٪ خلال الفترة 1990 – 2002 وهو يقل كثيراً عن نظيره في الدول النامية والذي بلغ 2.8٪ خلال نفس الفترة. وقد حققت تونس أفضل معدل حيث قدر 3.1٪ وكانت معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سالبة في الكويت والمملكة العربية السعودية. وطبقا للمؤشرات الدولية فإن الدول العربية فشلت في تحقيق الحد الأدنى لانخفاض مستدام في الفقر والذي يتطلب أن تكون نسبة النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 3٪. فالفجوة أذن هي بحدود 2٪. وفي هذا الصدد يلخص تقرير التنمية الإنسانية لعام 2002 الوضع بالإشارة إلى أن معدل نمو الدخل للفرد العربي كان الأقل في العالم ماعدا أفريقيا جنوب الصحراء، حيث لم يتجاوز نصفاً بالمائة سنويا خلال العقدين الماضيين. وإذا استمر نهج النمو على حاله من التدني فسيحتاج المواطن العربي إلى 140 عاما ليضاعف دخله، بينما يستطيع

جدول رقم (1)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

الدولة	1995	2001	2002	2003
الأردن	6.2	4.9	4.8	3.3
الإمارات	6.7	3.6	1.9	7.0
البحرين	3.9	4.6	5.2	6.8
تونس	2.4	4.9	1.9	5.3
الجزائر	3.8	2.1	4.1	6.7
جيبوتي	3.6	1.9	2.5	3.4
السعودية	0.5	1.5	1.1	7.1
السودان	4.4	6.7	6.0	6.1
سوريا	5.8	3.8	4.2	2.6
عمان	4.8	5.9	1.7	2.2
قطر	2.9	4.5	7.3	....
الكويت	1.4	0.6	0.4	....
لبنان	6.5	0.8	2.0	3.0
ليبيا	1.6	0.5	2.5	4.7
مصر	4.7	3.4	3.3	3.1
المغرب	6.6	6.5	3.2	5.5
موريتانيا	4.5	4.6	3.3	4.9
اليمن	10.9	5.1	3.9	4.2

المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004، أبوظبي، سبتمبر، 2004، ص14.

المواطن في مناطق أخرى من العالم مضاعفة دخله مرةً كل 10 سنوات[36]. إذن المسألة تتطلب بذل جهود كبيرة لزيادة النمو الاقتصادي الذي ينعكس إيجابيا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

2 – تزايد معدلات الفقر البشري

يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 إلى أنه على الرغم من انخفاض معدل الفقر مقارنة مع أجزاء أخرى من العالم، إلا أنه مازال الوطن العربي مكبلاً بأغلال أخرى من الفقر تتمثل في فقر القدرات والفقر في الفرص، والتي تنجم عن ثلاثة نواقص، هي نقص في الحرية، وفي تمكين المرأة وفي حقول المعرفة. ووفقاً لتقرير التنمية البشرية الدولي لعام 2004 والصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يحتل العراق تبعا لمؤشراته المركبة المرتبة 73 بين الدول النامية المرتبة حسب درجة الفقر فيها. وتأتي الأردن ولبنان في مقدمة الدول العربية في هذا المجال، إذ يحتلان المرتبة السابعة والمرتبة الرابعة عشرة على التوالي بين الدول النامية الـ95 التي يشملها التقرير.

3 – ارتفاع معدلات البطالة

ساهم تباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع معدلات التشغيل خلال الخَمْسَ عشر سنة الأخيرة في تفشي ظاهرة البطالة في المنطقة العربية وخصوصا في وسط الداخلين الجدد لسوق العمل، وتحولت أرقام البطالة من أرقام أحادية في أواسط ثمانينات القرن الماضي إلى أرقام عشرية في عقد التسعينات ومطلع القرن الواحد والعشرين في العديد من الدول العربية، وذلك بالرغم من أن المتوسط العربي لمعدل نمو فرص التشغيل أعلى من معدلات الدول النامية والدول المتقدمة، إذ بلغ 2.5٪ خلال الفترة 1995 – 2002، ويشمل هذا المؤشر جميع أفراد القوى العاملة الذين ليسوا موظفين يتقاضون مرتبات أو عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة. ووضع البطالة في المنطقة العربية – خصوصا الدول غير النفطية – سيبقى يشكل مصدراً للقلق في المستقبل القريب.

4 – انخفاض نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة

يبين هذا المؤشر نصيب الفرد بالهكتار من إجمالي الأرض المزروعة، وشهد هذا المؤشر انخفاضاً ملحوظاً خلال العشر السنوات الأخيرة، حيث انخفض من 0.27 هكتار للفرد في عام 1995 إلى 0.23 هكتار للفرد في عام 2002. وكان نصيب الفرد من الأراضي المزروعة في السودان هو دائما الأعلى بين الدول العربية، حيث بلغ 0.52 هكتار للفرد. أما اليمن فقد كان المتوسط فيها هو الأقل عربيا، حيث بلغ 0.09 هكتار للفرد في عام2002. وبصفة عامة يتجه متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة إلى الانخفاض، ويرجع تفسير ذلك إلى ارتفاع معدل النمو السكاني. وعندئذ ستجد الدول العربية صعوبة في توفير الإنتاج الزراعي الذي يفي بمتطلبات توفير الغذاء للسكان ما لم تأخذ بتطبيق الأساليب والابتكارات التكنولوجية في الزراعة العربية.

5 – تدني مؤشرات البحث العلمي والتطوير

يشكل البحث العلمي واعتماد التكنولوجيات الجديدة عنصرين رئيسيين من العناصر المحددة للنمو الاقتصادي والاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وتشير الشواهد إلى أنه بالرغم من إقرار استراتيجية تطوير العلوم والثقافة في الوطن العربي التي وضعتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في عام1987، غير أن الواقع يشير إلى أن الدول العربية لم تأخذ بنظم للعلم والتكنولوجيا[37]. حيث يتسم واقع العلم والتكنولوجيا في الدول العربية بالمحدودية، إذ يتضح من المؤشرات الرئيسية أن الدول العربية التي يشكل سكانها 4.6٪ من سكان العالم تحتل المرتبة الأخيرة بين المجموعات السكانية في العالم في عدد من المؤشرات مثل الإنفاق على البحث العلمي وعدد براءات الاختراع وحقوق التصنيع.

وتنفق الدول العربية مبالغ ضئيلة على البحث والتطوير، وحتى في أحسن الأحوال مثل حالة تونس لا تمثل نسبة الإنفاق على البحث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي سوى خمس ما ينفقه أي بلد متقدم، والوضع على نفس

الحال من السوء عند تقييم تنمية الموارد البشرية، فنسبة العاملين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة لا تتجاوز في بعض الأحيان نسبة واحد على مائة من الأرقام المماثلة في الدول المتقدمة، والجدول رقم (2) يوضح ذلك.

جدول رقم (2)

مؤشرات البحث والتطوير في الدول العربية

الدولة	الإنفاق على البحث والتطوير ٪ من الناتج المحلي الإجمالي (1996 – 2002)	العاملون في البحث والتطوير لكل مليون نسمة (1990 – 2001)
الأردن	0.36	1948
سوريا	0.20	29
تونس	0.50	336
ليبيا	. . . .	361
مصر	0.20	493
الكويت	0.20	212
قطر	. . . .	591
عمان	. . . .	4
الدول النامية	0.6	384
الدول المتقدمة	2.6	3483

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2004

وغنيٌّ عن البيان فإن الدول العربية لم تتمكن خلال العقد الأخير من القرن العشرين من تنفيذ استراتيجيتها لزيادة حجم الإنفاق على البحث والتطوير بصورة تدريجية لتصل إلى 0.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي كحد أدنى و2٪ كهدف منشود بحلول عام2000، وذلك لأسباب عديدة منها انخفاض معدلات النمو

الاقتصادي في تلك الفترة، فضلاً عن ضعف القطاع الخاص في الاقتصاديات العربية واستمرار المعرفة والتكنولوجيا من الخارج في المشاريع الصناعية الكبيرة.

أما فيما يتعلق بمخرجات البحث والتطوير، فتشير الدراسات إلى تواضعها في الدول العربية، إذ إن مجموع براءات الاختراع فيها على سبيل المثال لم تبلغ أكثر من 24 براءة في عام 1997، فهي لا تمثل سوى 0.1 لكل ألف من السكان. وعلى الرغم من محدوديتها فلم توزع بصورة متكافئة في مختلف هذه الدول، بل تركزت في السعودية بوزن نسبي قدره 59.5٪ ثم تأتي الأردن بحصة قدرها 16.6٪ ثم الكويت بنسبة 8.3٪ أما الإمارات والبحرين ولبنان ومصر فلم يتجاوز وزن كل واحد منها ما نسبته 4.1٪، وليس هناك ما يذكر لباقي الدول العربية[38]. وبالنسبة لموضوع النشر العلمي والذي يعد أحد المؤشرات المستخدمة لقياس كفاية أنظمة البحث والتطوير العربية، فلوحظ ضعف الوزن النسبي للوطن العربي، حيث لم يشكل النتاج العربي سوى 0.7٪ من النتاج العالمي وهو أقل من نتاج إسرائيل والبالغ 1٪ لعام 1995. أما النشاط البحثي في مجال العلوم الإنسانية والتقنية فما زال بسيطا، حيث بلغت مساهمة الوطن العربي في المقالات المنشورة في مجلات علمية وتقنية أقل من 1٪ من النتاج العالمي. وهو لا يساوي سوى 58٪ و66٪ من النتاج في إسرائيل وكوريا الجنوبية على التوالي.

وإذا كان التحليل السوسيو اقتصادي للواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي – وفقا للمؤشرات المعروضة سابقاً – للبلدان العربية ينبئ عن معوقات كثيرة، تقف عقبة عثرة أمام جهود تطبيق أو إنجاز تنمية مستدامة ناجحة، فإن العلوم الاجتماعية يقع على عاتقها مسؤولية كبيرة في التصدي لهذه العقبات، من أجل رصدها ودراستها وتحليلها وتسليط الضوء عليها، بغية صياغة استراتيجيات تنموية قابلة للتطبيق، تهدف إلى تجاوز الفجوات وتخطي العقبات.

ثالثا: مستقبل العلوم الاجتماعية والتنمية المستدامة إلى أين؟

تعدُّ العلوم الاجتماعية أهم أدوات المجتمع التي يحتاجها لتحقيق أقصى

قدر من التنمية الشاملة. فالعلوم الاجتماعية مسؤولة عن إقامة نظام شامل ومتعدد لجوانب التنمية، فلا يمكن لعلوم اجتماعية ضعيفة المستوى أن تستجيب لمطالب المجتمع، وأن تساعد على إقامة برامج تنموية ذات جدوى. ولكن ما أكثر الدراسات والمؤلفات التي دبجتها أقلام المفكرين الاجتماعيين في الوطن العربي حول أزمة العلوم الاجتماعية الراهنة، وما أكثر النظريات والمدارس والاتجاهات التي دارت وتصارعت حول تفسير ووضع التصورات والسيناريوهات حول آفاق تطورها في المستقبل.

ففي دراسة "لفرديك معتوق" حول "منهجية العلوم الاجتماعية عند العرب وفي الغرب" يخلص إلى أن هناك تمايزاً واضحاً بين تكوين الفكر السوسيولوجي الغربي والعربي، ويشير إلى إشكالية الفكر العربي في ما يسميه بـ"المسألة المفقودة". فإذا كانت العلوم الاجتماعية في الغرب تعبر عن مسألة واضحة، فإن الأمر لم يكن على هذا المنوال في المجتمع العربي. ففي فرنسا تمحورت الإشكالية حول مصداقية العلم الاجتماعي، وفي ألمانيا كان الاهتمام بالواقع المادي والسياسي، وفي إنجلترا وأمريكا حول براغماتية التطبيق. لذلك أدركت هذه البلدان بوعي ما الذي تريده العلوم الاجتماعية، وربما تزيد على ذلك أن هذه البلدان عرفت أيضاً كيف توجه هذه العلوم ولمن[39].

ومن هذا المنطلق يمكن القول: إنه في وقتنا الحاضر أصبحت العلوم الاجتماعية واحدة من المجالات الهامة التي تجعل الدول تتطور بسرعة هائلة وتتغلب على كل المشكلات التي تواجهها بطرق علمية، ومرجع ذلك أن تأثير العلوم الاجتماعية في حياة الإنسان ينبع من مصدرين هما: -

الأول: يتمثل في الانتفاع بفوائد تطبيقية، حيث تقوم الجهات المسؤولة بتطبيق هذه النتائج التي نجمت عن الأبحاث التي تم حفظها باستخدام المدونات وتسهيل نشرها بالطبع والتوزيع وطرق المخاطبات السريعة التي قضت على الحدود الجغرافية والحدود السياسية.

الثاني: يتمثل في الأسلوب العلمي في البحث الذي يبنى عليه جميع المكتشفات والمخترعات، هذا الأسلوب الذي يتوخى الحقيقة في ميدان التجربة

والمشاهدة ولا يكتفي باستنباط من التأمل في النفس أو باستنباطها من أقوال الفلاسفة والمفكرين الاجتماعيين.

وتتجلى أهمية العلوم الاجتماعية - أكثر وأكثر - في هذا العصر المتسارع؛ إذ أصبح محرك النظام العالمي الجديد هو البحث العلمي والتطوير. ومن ثم لم يعد البحث الاجتماعي رفاهية أكاديمية تمارسه مجموعة من الباحثين القابعين في أبراج عاجية. حيث تأكد لنا اليوم أهميته - أي البحث الاجتماعي - والدور الفعّال الذي يلعبه في تطوير المجتمعات الإنسانية المعاصرة على اختلاف مواقعها في سلم التقدم الحضاري، ولا يختلف اثنان على أهميته لفتح مجالات الإبداع والتميز لدى أفراد وشعوب هذه المجتمعات، وتزويدها بإمكانية امتلاك أسباب النماء على أسس قويمة. ولذلك لم يكن مستغربا أن تتعالى الدعوات اليوم إلى عالمية العلوم الاجتماعية وانفتاح بعضها على بعض، وإلى إقامة حوار بين فروعها العملية لا إلى الانغلاق.

ومن ثم فقد أصبحت الحاجة إلى البحث الاجتماعي في وقتنا الحاضر أشد منها في أي وقت مضى؛ حيث أصبح العالم في سباق محموم للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المثمرة التي تكفل الراحة والرفاهية للإنسان وتضمن له التفوق على غيره. وبعد أن أدركت الدول المتقدمة أهمية البحث الاجتماعي وعظم الدور الذي يؤدِّيه في التقدم والتنمية أولته الكثير من الاهتمام وقدمت له كل ما يحتاجه من متطلبات سواء كانت مادية أو معنوية؛ حيث إن البحث الاجتماعي يعدُّ الدعامة الأساسية للاقتصاد والتطور. كما يعد البحث الاجتماعي ركنا أساسيا من أركان المعرفة الإنسانية في ميادينها كافة، كما يعد أيضا السمة البارزة للعصر الحديث، فأهمية البحث الاجتماعي ترجع إلى أن الأمم أدركت أن عظمتها وتفوقها يرجعان إلى قدرات أبنائها العلمية والفكرية والسلوكية.

ومع أن البحوث تحتاج إلى وسائل كثيرة معقدة وتغطي أكثر من مجال علمي وتتطلب الأموال الطائله؛ إلا أن الدول المدركة لقيمة البحث الاجتماعي ترفض أي تقصير نحوه؛ لأنها تعدُّ البحوث العلمية دعائم أساسية لنموها

وتطورها. وأيضا فإن الإلمام بمناهج البحث الاجتماعي وإجراءاته أصبح من الأمور الضرورية لأي سياسة تنموية موضوعية؛ بدءاً من تحديد مشكلة البحث ووصفها بشكل إجرائي واختيار منهج وأسلوب جمع المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج. وتزداد أهمية البحث الاجتماعي بازدياد اعتماد الدول عليه؛ ولاسيما المتقدمة منها لمدى إدراكها لأهميته في استمرار تقدمها وتطورها المجتمعي، وبالتالي تحقيق رفاهية شعوبها والمحافظة على مكانتها.

ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، أنه في حين يمتلك العالم العربي ثروة بشرية مهمة وقادرة على حفز صحوة معرفية، فإن الثروة هذه مهددة بفعل سياسة ما أو بيئة مؤسسية غير مؤتية للبحث العلمي الاجتماعي والتربوي. كما يعاني البحث العلمي من شح الإنتاج، وانخفاض الإنفاق عليه وغياب الدعم المؤسسي وعدم توافر البيئة العلمية المؤتية لتنمية العلم وتشجيعه وانخفاض عدد المؤهلين للعمل في مجاله.

وفي ضوء ما تقدم فإن أي نظرة مستقبلية للتنمية المستدامة في الوطن العربي لا يمكنها أن تتجاهل ما يحتمل أن يطرأ في دنيا العلوم الاجتماعية من تطور، لما لهذه التطورات من آثار في التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحتملة في الوطن العربي والعالم بأسره. وفي هذا الصدد نشير إلى ثلاث قضايا ذات صلة بمستقبل العلوم الاجتماعية وأدوارها المختلفة في كفالة التنمية المستدامة:

عولمة العلوم الاجتماعية وتحديات الاستدامة

لم تطرح عولمة العلوم الاجتماعية بإلحاح كما هو اليوم. فقد أصبحت معولمة بصورة متعاظمة في توجهاتها وانتشارها[40]. فمن يطَّلع على المجلات المتخصصة والبحوث الاجتماعية يلاحظ أن العولمة صارت إحدى الإشكاليات الرئيسية للعلوم الاجتماعية[41]. حيث إن الآثار والتداعيات المتواصلة والمتراكمة للعولمة، لا تزال تلقي على المشتغلين بالعلوم الاجتماعية عامة، وبعلمي الانثروبولوجيا والاجتماع خاصة، المزيد من التساؤلات والإشكاليات النظرية والمنهجية والمهام البحثية الجديدة. وكان من أهم صور التفاعل العلمي

والتطبيق مع العولمة، أن خضع المنتج السوسيو - ثقافي لمراجعات متصلة شبه كاملة لنظرياته ومناهجه ومقارباته وأولوياته البحثية، حيث فرضت العولمة إعادة النظر والمراجعة العلمية للكثير من النظريات العلمية التي سادت في القرن العشرين.

وشملت تلك المراجعة الاتجاهات النظرية الكبرى الأساسية، فناقشت ركائزها الفلسفية ومفاهيمها وطروحاتها العلمية، وغاياتها المجتمعية، والقيم التي تستند إليها. وكان موضوع التنمية المستدامة أحد الموضوعات المطروحة بقوة على بساط البحث في العلوم الاجتماعية، لذلك حول باحثو هذه العلوم دراسة الأدوار المنوطة من علومهم في خدمة وكفالة التنمية المستدامة.

وتتيح العولمة فرصاً للتنمية المستدامة وتفرض تحديات عليها، حيث إن العولمة تتيح فرصاً جديدة في مجالات التجارة والاستثمار وتدفقات رأس المال والتقدم التكنولوجي بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات، لتحقيق النمو الاقتصادي العالمي، والتنمية وتحسين مستويات المعيشة في أرجاء العالم. وفي الوقت نفسه لا تزال هناك تحديات خطيرة تشمل الأزمات المالية الشديدة وعدم الأمن والفقر والاستبعاد وعدم المساواة داخل المجتمعات وفيما بينها[42].

ومع بداية القرن الواحد والعشرين وفي ضوء مفهوم جديد هو العولمة، فإننا نجد أن تحقيق التنمية المستدامة أصبح مؤشراً رئيسياً لاستمرار البشرية كما أصبحت أبعاد التنمية المختلفة تمثل أولوية من أهم الأولويات على جدول أعمال معظم دول العالم التي تعمل من أجل الإصلاح وتحديث مجتمعاتها[43].

ومن ثم فقد أصبحت العلوم الاجتماعية بفروعها المختلفة ومفرداتها النظرية والمنهجية بحاجة ماسة إلى إعادة صياغة على المستوى النظري والمنهجي. خاصة في ظل التطورات والتغيرات التي طرأت على قضايا ومشكلات المجتمع. كما أن الوضع الراهن للبحث الاجتماعي أصبح في حاجة إلى رؤى منهجية ونظرية تتلاءم مع التطور الحادث على الظاهرة الاجتماعية. بل أصبح مطالباً بإعادة النظر في الأساليب والأدوات المنهجية والنظرية التي

أصبحت لا تتناسب مع دراسة الظاهرة الاجتماعية. ومن ثم مازال هناك مشكلات تقليدية تسيطر على البحث الاجتماعي[44].

وتحقيق ذلك الهدف، يستلزم توفير قدْرٍ من التخطيط في إطار صياغة نظرية تتناسب مع طبيعة الظاهرة الاجتماعية. ولو حدث ذلك لتبوأت العلوم الاجتماعية مكانة ذات شأن لا في تاريخ العلم فحسب بل في حاضره ومستقبله أيضاً[45].

فالعولمة تواجه الجميع بقوة، فهي نتاج التقدم العلمي والتكنولوجي الجاري منذ عقود، والمطلوب هو إجراء التكيف اللازم وتقليص الأخطار الناجمة عنها ولاسيما إزاء التفاوت الاقتصادي بين الدول المتقدمة والدول العربية، والبحث في والوسائل والإمكانات التي من شأنها الاستفادة من الفرص التي تتيحها هذه الظاهرة التي تعمل على ضغط العالم وتصغيره[46]. إذن العولمة تفتح فرصاً وتطرح تحديات، ومن ثم تكمن المسألة في مقدرة العلوم الاجتماعية على التعامل مع الفرص وتجاوز التحديات[47].

المعرفة والتنمية المستدامة

إن العلاقة بين استخدام المعلومات والتنمية علاقة معقدة، وبالتالي من الضروري تحديد كيفية استخدامها؛ لمعرفة قيمتها بالنسبة للتنمية[48]. وتواجه عمليات نشر المعرفة في البلدان العربية في مختلف مجالاتها في التنشئة والإعلام والترجمة صعوبات عدة من أهمها شح الإمكانيات المتاحة للأفراد والأسر والمؤسسات والتضييق على نشاطها، وكان من نتائج ذلك قصور فعالية هذه المجالات في تهيئة المناخ المعرفي والمجتمعي اللازمين لإنتاج المعرفة من خلال العلوم الاجتماعية[49].

ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 إلى أن شح المعرفة وركود تطورها يحكمان على البلدان التي تعانيهما بضعف القدرة الإنتاجية وتضاؤل فرص التنمية المستدامة. ومن ثم لم تعد الثروة مجرد مواد خام وطاقة، ولا حتى صناعة وزراعة تقليديتين. وإنما الثروة الفعلية التي لا تنضب هي ثروة المعرفة.

فقد قرر البنك الدولي في تقريره عن التنمية العالمية لعام 1998 أن التنمية هي عملية ترتكز على المعرفة.

ولأول مرة منذ أن كتب "فرنسيس بيكون" قبل ما يقارب أربعة قرون، أنّ "المعرفة قوة" يتوقع علماء المستقبليات أن تكون المعرفة وتطبيقاتها إحدى أهم مظاهر القوة في عالم الغد. وتستطيع البلدان العربية البناء على بعض التجارب الناجحة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمدينة دبي للإنترنت والقرية الذكية في مصر، لنشر تقنيات المعلومات والاتصالات.

وفي ضوء ما تقدم فإن المعرفة الحقيقة هي التي تؤهل البشر لمواجهة العالم الشديد التعقيد. فالمعرفة هي عماد التنمية، لأن هدفها متحرك وحدودها في توسع مستمر. وللتصدي لفجوة المعرفة التي يعاني منها الواقع العربي، فلابد من استيعابها واكتسابها ونشرها. وكيفية استيعابها تكون من خلال إعادة النظر في مضمون وغايات العلوم الاجتماعية والبحث العلمي في الوطن العربي.

الشراكة بين العلوم الاجتماعية من أجل التنمية المستدامة

لم يعد - اليوم في ظل التحولات المتسارعة - باستطاعة أي علم من العلوم الاجتماعية الانعزال أو الانفصال عن دائرة العلوم. فقد تأثرت العلوم الاجتماعية - كما نعرفها اليوم - بالتطورات الهائلة التي تحققت في مجال العلوم الطبيعية والتكنولوجية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[50]. ومن ثم فلا مجال للانغلاق أو الانفصال، بل لابد أن تستفيد العلوم الاجتماعية من الفروع المتعددة للعلوم الطبيعية، وبالتالي أصبح التداخل بين العلوم اليوم أكثر وضوحاً واستساغة[51]. وتظهر حقيقة هذا التداخل دراسات العلوم التي قام بها الفلاسفة والمؤرخون والمفكرون الاجتماعيون. فقد قربت تحليلاتهم منذ قرن مضى بالتدريج بين العلم والمجتمع، وابتعدوا عن المفهوم الذي يتعامل مع العلم باعتباره نشاطاً منفصلاً عن بقية الأنشطة الإنسانية[52]. إذن الحواجز المنفصلة التي كانت تميز العلوم في بداية القرن العشرين، أصبحت تدل على تقسيم

تعسفي مرفوض في نهاية هذا القرن. وأصبح القرن الواحد والعشرين يتطلع إلى مزيد من التكامل والتداخل مع العلوم الأخرى.

وفي نفس الاتجاه يشير مؤتمر الانثروبولوجيا في عام 1998 - والذي يعقده كل خمس سنوات الاتحاد الدولي للعلوم الأنثروبولوجية - إلى هذا الدور المتعاظم لمثل هذه العلوم، فقد بدأت هذه العلوم تأخذ دوراً متعاظماً، وذلك نتيجة لتطور الأسلوب المنهجي في العلوم بصفة عامة، حيث أصبح هناك منهج يعمل على تداخل العلوم Interdisciplinary Approach، ومنهج آخر يعمل على تعدد المداخل Multi Disciplinary Approach. وبالتالي يمكن أن يكون القرن الواحد والعشرين فعلاً قرناً للعلوم الاجتماعية.[53]ولعل ذلك ما دفع برئيس الجمعية الأمريكية الأنثروبولوجية "آن وينر"، في خطاب لها عن "أهمية علم الأنثروبولوجيا في المستقبل"، إلى التأكيد على أننا "عندما نواجه القرن القادم، فإنني أتصور أننا سنكون أمام علم إنسان يتكامل مع العلوم الأخرى، ويقيم تحالفات جديدة معها، وفي نفس الوقت فإنه سيتوجه إلى إخصاب فروعه المتعددة ودوائره المختلفة دون أن يخشى التفتت وفقدان الهوية أو اعتداء العلوم الأخرى عليه" [54].

كما أنه مخطئ من يعتقد أن العلوم الاجتماعية يمكن لها أن تعالج قضاياها بمعزل عن إطار مجتمعي شامل يحدد هويتها ويوجه مسارها ويطرح حلولاً جذرية لها. فهي ليست علوماً جامدة يمكن أن تبحث معملياً دون الالتفاف إلى ما يجري في المجتمع وخارجه، وإنما هي قد نشأت أصلاً لتعالج قضايا الإنسان في مجتمع بشري شامل له خصوصياته المميزة وملامحه الفريدة.

ورغم أن التنمية المستدامة قد صارت موضوعاً لاهتمام كافة صنوف المعرفة، إلا أن علوم الأنثروبولوجيا الاجتماع والسياسة أمثلة واضحة لهذه الفروع من العلوم الاجتماعية التي تولت مناقشة هذه القضية بشكل متسع ومتعمق. وسعى كل علم من هذه العلوم إلى دراسة نفس الموضوع، ولكن من زاويته الخاصة، ودائرة اهتمامه النوعية. ولكننا اليوم بحاجة إلى الانطلاق في معالجة قضايا التنمية المستدامة بمنهج الشراكة البينية لمختلف التخصصات في

العلوم الاجتماعية. ويكاد المشتغلون بالعلوم الاجتماعية يجمعون - في الوقت الحاضر - برغم إمكانية تحديد نطاق هذه العلوم - على نحو يسمح بتمييز موضوع البحث في كل منها على حدة، إلا أن الحياة الاجتماعية بجوانبها الاقتصادية والسياسية متساندة ومتبادلة التأثير في الواقع[55].

خاتمة

تهدف التنمية المستدامة إلى المحافظة على البيئة كبيئة مادية وكموارد طبيعية، وبالتالي الالتزام بحسن استغلال لضمان تجديد الموارد الطبيعية وعدم استنفادها[56]. ولذلك فإن التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والمجددة للموارد، والتي توفق بين تلبية احتياجات الإنسان والاعتبارات البيئية، التي لا تضحي بالمستقبل[57]. كما أنها التنمية التي تحقق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وبين قدرة البيئة على العطاء وقدرتها على التحمل. وبعبارة أخرى فإن جوهر التنمية المستدامة هو تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية بأقل قدر ممكن من استهلاك واستنزاف الموارد الطبيعية وبالحد الأدنى من الإضرار بالبيئة.

والتنمية البشرية المستدامة كمفهوم جديد للتنمية، يستفيد من دروس الماضي ويؤكد على قيمة التنوع الحيوي والمؤسسي، وعلى الدور الذي يؤديه رأس المال الاجتماعي في التنمية. كما تمثل التنمية البشرية المستدامة فرصة لتصحيح الأخطاء الباهظة الكلفة، والتي ركزت في مسألة النمو على رأس المال المادي، وأهملت رأس المال الاجتماعي. ورأس المال الاجتماعي - في التنمية البشرية - هو المفتاح النموذجي للتنمية الأكثر قابلية للاستدامة؛ إذ إنه لا يقتصر على وضع الإنسان في مركز التنمية، بل يركز أيضاً وقبل كل شيء على العلاقات بين البشر، ويسعى كذلك إلى تحسين قدرة الفرد على اتخاذ القرارات.

ويحتاج تحقيق هدف التنمية المستدامة تغييراً تكنولوجياً مستمراً في البلدان العربية لتفادي تكرار أخطاء التنمية، وتفادي مضاعفة الضرر البيئي الذي أحدثته البلدان الصناعية. والتحسين التكنولوجي هو بدوره أمرٌ هامٌ في التوفيق

بين أهداف التنمية وقيود البيئة. كما تتطلب التنمية المستدامة تغييراً جوهرياً في السياسات والممارسات الحالية، لكن هذا التغيير لن يتأتى بسهولة، ولن يتأتى أبداً بدون دور حقيقي للعلوم الاجتماعية. ومن ثم فإن علماء هذه العلوم مطالبون بترشيد بحوثهم ودراساتهم بما يتسق مع احتياجات التنمية المستدامة ويدعم خطواتها[58].

إلا أن العلوم الاجتماعية في مجتمعاتنا العربية تواجه الكثير من الصعوبات والتحديات منها على سبيل المثال لا الحصر غياب مراكز البحوث المتخصصة، وفقر المكتبات وتخلفها التكنولوجي، وصعوبة الحصول على البيانات والمعلومات أحياناً أو سريتها أحياناً أخرى، وقلة أو غياب مصادر التمويل، وقصور أدوات البحث، علاوة على بعض المعوقات الاجتماعية[59]. وفضلاً عما تقدم تواجه البلدان العربية تحديات كثيرة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ومن بين هذه التحديات عدم كفاية الموارد التقنية والبشرية والمادية، فضلاً عن محدودية القدرات المؤسسية. وهذه العقبات إلى جانب الديناميات السياسية والاقتصادية المتغيرة تحول دون مشاركة البلدان العربية بصورة نشطة في تخطيط التنمية المستدامة وتنفيذها ومتابعتها[60].

كما أنّ البلدان العربية - بصورة عامة - تفتقر إلى سياسة علمّية وتكنولوجية محدّدة المعالم والأهداف والوسائل. وليس لدينا ما يسمّى بصناعة المعلومات، ولا توجد شبكات للمعلومات وأجهزة التنسيق بين المؤسسات والمراكز البحثية، وليس هناك صناديق متخصّصة بتمويل الأبحاث والتطوير. فضلاً عن البيروقراطية والمشكلات الإدارية والتنظيمية، وإهمال التدريب المستمر سواء على الأجهزة الجديدة، أو لاستعادة المعلومات العلمية ورفع الكفاية البحثية.

ولاشكّ أنّ بلداناً عربية عديدة لديها كل الإمكانات البشرية والبنيوية والأكاديمية للتقدم في هذا الميدان، شرط أن تمتلك الاستراتيجية الواضحة للبحث العلمي، وأن تخصّص نسبة معقولة من دخلها الوطني للإنفاق في مجالات البحث العلمي، وأن يكون الإنفاق موجهاً بشكل خاص إلى البحوث

القابلة للتطبيق، وإيجاد آليات تنسيق وتعاون بين رجال المال والأعمال والقطاع الخاص من جهة، ومراكز البحث العلمي والتطوير من جهة أخرى[61].

فالوصول إلى تنمية بشرية مستدامة، يحتاج إلى تزامن عناصر التنمية ككل، والإنفاق على برامج الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية. وقد استعرضت الورقة العديد من الأفكار النظرية المهمة التي تسهم - بلا أدنى شك - في كفالة التنمية المستدامة، إلا أننا يمكننا استخلاص مجموعة من الآليات التي تترجم عملياً كيفية تحقيق التنمية المستدامة:

1 - التأكيد على أنه من أوائل متطلبات التنمية المستدامة التخطيط السليم للمستقبل والعمل المشترك بين مختلف العلوم الاجتماعية من منطلق الشراكة الحقيقة.

2 - أن نقطة الانطلاق الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، تركز على تحقيق التقدم في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لإعطاء دفعة للنمو الاقتصادي في الدول العربية، فتكنولوجيا المعلومات تعدُّ عنصراً هاماً في مجال تمويل التنمية لما لها من تأثير سريع في الأسواق الإنتاجية والمالية في العالم.

3 - العمل على إدماج المرأة في عملية التنمية المستدامة وبخاصة في تنفيذ المشاريع الصغيرة وإشراكها في عمليات التخطيط ووضع السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة.

4 - أنَّ تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي يستوجب وضع استراتيجية عربية مشتركة ومتكاملة تأخذ بعين الاعتبار الظروف التاريخية والحاضرة للمنطقة والتنبؤ بالمتغيرات المستقبلية والتطورات العالمية.

5 - الحد من تدهور البيئة والموارد الطبيعية، والعمل على إدارتها بشكل مستدام بما يحقق الأمن المائي والغذائي العربي والمحافظة على النظم الأيكولوجية والتنوع الحيوي ومكافحة التصحر.

6 - وضع سياسة سكانية متكاملة للحد من استمرار الازدياد السكاني بمعدلات تفوق التنمية ومعالجة اختلال التوازن السكاني بين الريف والمدن.

7 - إيلاء التنمية البشرية اهتماماً أكبر في المنطقة العربية من خلال سياسات وطنية وإقليمية تهتم بصحة الإنسان ورعاية الطفولة والأمومة والمحافظة على التماسك الأسري وتطوير مناهج التربية والتعليم في مختلف المراحل ودعم مراكز البحث العلمي والتقني.

8 - استئصال شأفة الفقر والقضاء على الظروف المساعدة على الفقر.[62]

9 - تشجيع المشاركة الشعبية بغرض توسيع قاعدة عملية صنع القرار فيما يخص التنمية المستدامة والبيئة من خلال زيادة فعالية مشاركة مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وفي ضوء ما تقدم، نختتم هذه الورقة بطرح تصور موجز لأهم **الآليات العملية**؛ التي يمكن أن تسهم في تفعيل دور العلوم الاجتماعية في كفالة قضايا التنمية المستدامة، على النحول التالي:

- تطبيق معايير الجودة النوعية على البنية المعرفية للعلوم الاجتماعية، من أجل الارتقاء بالمنتج البحثي؛ الذي يسهم - بلا أدنى شك - في التطوير والنهوض بالمجتمع ككل، ومن ثم الارتقاء بقضايا التنمية المستدامة.

- زيادة الموارد المخصصة للبحث العلمي؛ حتى يتسنى للعلوم الاجتماعية القدرة على مواجهة التحديات العالمية، خصوصاً في المجتمعات العربية، ومن ثم القدرة على تحقيق متطلبات وشروط التنمية المستدامة.

- أن التنمية المستدامة تتطلب منظوراً طويل الأجل، ومشاركة واسعة في وضع السياسات واتخاذ القرارات والتنفيذ على كافة المستويات. ولتحقيق أهدافنا المتصلة بالتنمية المستدامة نحتاج إلى مؤسسات بحثية قادرة على تفعيل أدوار العلوم الاجتماعية.

- كما أن المؤسسات العلمية الوطنية الداعمة للعلوم الاجتماعية واستقلاليتها، ما تزال ضعيفة جداً. فضلاً عن عدم توفر البنية الأساسية للوثائق والمعلومات. ولذلك فإن خلق البنية المؤسساتية التحتية للعلوم الاجتماعية يعدّ شرطاً من شروط التقدم المعرفي، ومن ثم القدرة على كفالة التنمية المستدامة.
- إزالة كافة العقبات - خاصة الاجتماعية - التي تعترض البحث الاجتماعي، حتى يمكن إجراء المزيد من البحوث والدراسات؛ التي تسهم بالتأكيد في دعم قضايا التنمية المستدامة.
- الحاجة إلى إعادة رسم خريطة معرفية جديدة للعلوم الاجتماعية، تحدد الأدوار ومجالات البحث، وآليات تفعيل الشراكة البينية بين هذه العلوم. من أجل البعد عن الانفصال والتجزئة، والاتجاه نحو التكامل والتداخل.
- هناك حاجة ملحة لإيجاد نظرية اجتماعية تجريدية ذات رؤى مستقبلية لدعم قضايا التنمية المستدامة. إذ إن الوضع الراهن للعلوم الاجتماعية يشير إلى أن طبيعة النظرية الاجتماعية ذاتها أصبحت تمثل عقبة في سبيل فهم التطورات التي طرأت على مشكلات الإنسان ومجتمعه.
- أخيراً، لابد من خلق قنوات اتصال متعددة - مباشرة وغير مباشرة - بين مراكز البحوث والقائمين على صناعة القرار التنموي في البلدان العربية، من أجل تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة.

الهوامش والمراجع

(1) الهيتي، نوزاد عبدالرحمن: "التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية": **مجلة الجندول**، السنة الثالثة، العدد 25، 2005، ص2.

(2) عبد الله، عبد الخالق: "التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية"، **سلسلة كتب المستقبل العربي: دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق**، العدد 13، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 238.

(3) انظر في هذا الصدد: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **تقرير التنمية البشرية**، 2003، ص 103.

(4) التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية، ص 238.

(5) - Pardy, Bruce: **Sustainable Development: In search of A Legal Rule**, Journal of Business Administration and Policy Analysis. 1999. p.391.

(6) بدوي، فاطمة: "المرأة القيادية والتنمية المتواصلة: بحث سوسيولوجي إحصائي مقارن": **مجلة دراسات عربية**، السنة 33، العدد 9، 1997، ص 40.

(7) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي: حالة العالم العربي": **سلسلة دراسات التنمية البشرية**، رقم 6، نيويورك، 1997، ص 78.

(8) - **A Dictionary of Sociology**, Oxford Refrence Online, 2006, P2.

(9) - Abrttlet, Albet: **Reflection on Sustanability, Population Growth and The Environment**, A Jounal of Population and Environment Interdesciplin Studies, Vol. 16, No.1, 1994, P.5.

(10) أديب، عبد السلام: "أبعاد التنمية المستدامة": **مجلة النهج الديموقراطي**، العدد 1، الدار البيضاء: 2001، ص 7.

(11) بني هاني، محمد: "دور البرلمانات في دعم عملية التنمية المستدامة": **مجلة البرلمان العربي**، السنة السادسة والعشرون، العدد الثالث والتسعون، أبريل، 2005، ص 2.

(12) - Banerjee, Subhabrata Bobby: **Organisational Strategies for Sustainable Development: Developing A Research Agenda for the New Millennium**, Australin Journal of Management. Volume: 27. Issue: 2. 2002, P.106.

(13) مجلة النادي العربي للمعلومات: **المعلومات والتنمية**، العدد 22، 2001، ص 7.

(14) - Campbell, Scott: **Green cities, growing cities, just cities? Urban planning and the contradictions of sustainable development**, Journal of the American Planning Association. Volume: 62. Issue: 3. 1996. P. 300.

(15) غنايم، محمد: **دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي**، القدس: معهد الأبحاث التطبيقية، 2001، ص 3.

(16) - Daneke, Gregory A.: **Sustainable development as systemic choices**, Policy Studies Journal. Volume: 29. Issue: 3. 2001. P. 515.

(17) أبعاد التنمية المستدامة، ص 4.

(18) رزيق، كمال: "التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية": **مجلة الجندول**، العدد 25، السنة الثالثة، نوفمبر، 2005، ص 3.

(19) - Hopkins, Charles A. & Rosalyn Mckeown: **Education for Sustainable Development**, Journal Forum for Applied Research and Public Policy. Volume: 14. Issue: 4. 1999. P.25.

(20) - Delfgaauw, Tom: **Reporting on Sustainable Development: A Preparers View**, A Journal of Practice & Theory. 2000.P.67.

(21) - Romano, Patricia: **Sustainable development: a strategy that reflects the effects of globalization on the international power structure**, Journal Houston Journal of International Law. Volume: 23. Issue: 1. 2000. P.91.

(22) العولمة والتنمية المستديمة، منشورات اليونسكو، 2003.

(23) العيسى، جهينة سلطان وخضر زكريا وآخرون: **علم اجتماع التنمية**، سوريا: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص 56 – 60.

(24) غانم، كلثم علي: "المرأة والتنمية في المجتمع القطري: دراسة تحليلية لفرص التنمية البشرية المتاحة للمرأة القطرية": **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد الخامس والتسعون، السنة الرابعة والعشرون، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، 1999، ص 123.

(25) عمار، حامد: **التنمية البشرية في الوطن العربي: المفاهيم والمؤشرات والأوضاع**، القاهرة: دار سينا للنشر، 1992، ص 37.

(26) - United Nations Development Programme (UNDP): **Human Development Report**, Oxford University Press, 1993, P.17.

(27) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة يمكن الرجوع إلى:
- United Nations Development Programme (UNDP): **Human Development Report**, Oxford University Press, 1990.

(28) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **مقدمة في مفهوم التنمية البشرية المستدامة**، الأردن: 2003، ص 11.

(29) السعادات، خليل إبراهيم: "التنمية البشرية المستدامة"، 1997، **مجلة الرأي**، العدد 11687، ص 8.

(30) - United Nations Development Programme (UNDP): **Human Development Report**, Oxford University Press, 1995, P.120.

(31) الكردي، محمود فهمي: "الآليات الاجتماعية لبناء القدرات البشرية وتوظيفها": **مجلة إضافات**، العدد الرابع، مايو، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، 2003، ص82.

(32) الأسعد، محمد: "السكان والتنمية المستديمة في بلدان اتحاد المغرب العربي"، السنة الأولى، **مركز دراسات الوحدة العربية**، العدد 155، بيروت: 1992، ص 117.

(33) التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، ص 5.

(34) شعراني، أمان كبارة: "التنمية العربية الإنسانية: وجهة نظر علم الاجتماع: قراءة ومقترحات": **مجلة إضافات**، العدد الرابع، مايو، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، 2003، ص 151.

(35) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: **تطبيق مؤشرات بالتنمية المستدامة في بلدان الإسكو: تحليل النتائج**، الأمم المتحدة، نيويورك: 2001، ص 4.

(36) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: **تقرير التنمية الإنسانية العربية**، الطبعة الأولى، نيويورك: 2002.

(37) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: "استراتيجية لتطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي": دراسة مقدمة إلى **ندوة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي في الشارقة**، 2000.

(38) الحمادي، علي مجيد: "فاعلية البحث والتطوير في مواجهة التحديات المعاصرة للاقتصاديات العربية": **مجلة التعاون**، العدد (60)، ديسمبر، 2004، ص 145.

(39) حجازي، أحمد مجدي: "الفكر السوسيولوجي وأزمة التنظير: رؤية نقدية لمنهجية الفكر العربي": **المستقبل العربي**، العدد مائة وخمسة وتسعون، مايو، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص 74.

(40) محي الدين، محمد: "النظرية الاجتماعية في مطلع القرن الواحد والعشرين": **مجلة إضافات**، العدد الخامس، يوليو، القاهرة: الجمعية العربية لعلم الاجتماع، 2004، ص 81.

(41) عرابي، عبد القادر: "علم الاجتماع العربي بين العالمية والمحلية": **مجلة إضافات**، العدد الثاني، يناير، القاهرة: الجمعية العربية لعلم الاجتماع، 1999، ص 62.

(42) الأمم المتحدة: **مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة**، جوهانسبرج: 2002، ص 49.

(43) فؤاد، رندة: **الإعلام التنموي وحماية البيئة**، القاهرة: المنتدى العربي الإعلامي للبيئة والتنمية، أكتوبر، 2004، ص13.

(44) محي الدين، محمد: "المشكلات النظرية والمنهجية للبحث السوسيواثنوجرافي في المجتمعات المتخيلة": **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد 32، العدد 4، جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي، 2004، ص 807.

(45) في هذا الصدد انظر:
عبد المعطي، عبد الباسط: "اتجاهات نظرية في علم الاجتماع": **عالم المعرفة**، العدد 44، أغسطس، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1981، ص. ص. 82 – 83

(46) روبرتسون، رونالد: **العولمة والنظرية الاجتماعية والثقافة الكونية**، ترجمة: أحمد محمود، نور أمين، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1998، ص 28.

(47) نعمة، أديب: "تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول: مناقشة في المفهوم": **مجلة إضافات**، العدد الرابع، مايو، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، 2003، ص28.

(48) المعلومات والتنمية، ص 3.

(49) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: **تقرير التنمية الإنسانية العربية: نحو إقامة مجتمع المعرفة**، الطبعة الأولى، نيويورك: 2003.

(50) جيدنز، أنتوني: **قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع**، ترجمة: محمد محي الدين، المشروع القومي للترجمة، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000، ص 92.

(51) - Braithwaite, John: **For public social science**, The British Journal of Sociology, Volume 56 Issue 3, Black Well Publishing Limited, 2005,p.345.

(52) فينك، دومنيك: **علم اجتماع العلوم**، ترجمة: ماجدة أباظة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000، ص 17.

(53) التحولات العالمية والأدوار المتغيرة للعلوم الاجتماعية: الأنثروبولوجيا نموذجاً، ص 37 – 46.

(54) التحولات العالمية والأدوار المتغيرة للعلوم الاجتماعية، ص 37.

(55) كريب، أيان: "النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس"، ترجمة: محمد حسين غلوم، **سلسلة عالم المعرفة**، العدد 244، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999، ص 41.

(56) - Lipschutz, Ronnie D.: Sustainable development: implications for world peace: peace and sustainable development why? When? How? For whom?, Journal International Journal of Humanities and peace. Volume: 18. Issue: 1.2002.P.32.

(57) - Sinclair, A. John: **Public consultation for sustainable development policy initiatives: Manitoba approaches**, Journal Policy Studies Journal. Volume: 30. Issue: 4. Publication Year: 2002.P.423.

(58) انظر في هذا الصدد:
ساري، سالم: "الاجتماعيون العرب ودراسة القضايا المجتمعية العربية: ممارسة نقدية": **المستقبل العربي**، السنة الخامسة، العدد 75، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985، ص 94.

(59) الثاقب، فهد: "كلمة رئيس التحرير": **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد العشرون، العدد الثالث، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 1992.

(60) مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة: **تقرير مرحلي عن التقدم المحرز في المنطقة العربية**، ديسمبر، 2001، ص 86.

(61) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة يمكن الرجوع إلى:
– عمر، محمد زيان: **البحث العلمي: مناهجه وتقنياته**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002، ص 10.
– النعيمي، طه: "البحث العلمي والتنمية المستدامة في الوطن العربي": **مجلّة أبحاث البيئة والتنمية المستدامة**، المجلد الأول، 1997، ص12.

(62) - Robra, Martin: **Justice-the heart of sustainability: "talking points" on the World Summit on Sustainable Development: an introduction**, The Ecumenical Review. Volume: 54. Issue: 3.2002.P.278.

❊ ❊ ❊

Ensuring Sustainable Development in Arab Countries: A Socio-Cultural Approach

Ali Z. Alzuabi

The adoption of the principles of sustainable development, and the absorption of its concepts, requires the activation of the role of social sciences for the advancement of society, the living environment, and the elimination of the deteriorating fortunes of the countries. Social Sciences, as this paper argues, must play a crucial role in finding innovative solutions to the problems preventing achieving sustainable development. The questions that arise in this context are: How can the Social Sciences with their methods and tools-support sustainable development issues and ensure continuation? What is the importance of that role? What are the basics and foundations of the theory and methodology? Will the Arab countries be required to submit a practical plan to address the operational sustainable development? What are the challenges that stand in the way of achieving sustainable development in the Arab region? What is the future of the social sciences in the light of globalization? To answer these questions the study seeks to formulate a theoretical vision that emphasizes the importance of Social Science in ensuring sustainable development, especially in the Arab countries.

❊ ❊ ❊